الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

الزراعة المصرية ومواجهة التحديات

ورقه مقدمة من
دكتور / محمـــود بـــدر
استاذ الاقتصاد الزراعى
بجامعة الزقازيق

مقـدمـــة

حققت الزراعة المصرية نجاحات فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتستعد لمواجهة التحديات المستقبلية ، وترجع أهمية الزراعة المصرية الى أنها تقدم الغذاء والكساء للسكان ، وقد ساهمت الزراعة فى الناتج القومى بحوالى ٣٠ مليار جنيه ، وفى الدخل القومى بحوالى ٢٠ مليار جنيه ، وفى الصادرات بحوالى ١,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ، ويعتمد عليها ٥٠٪ من سكان مصر .

وأسباب نجاحات الزراعة المصرية هى الادارة العلمية وتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى واستخدام التكنولوجيا والتوسع الأفقى فى استصلاح الاراضى والتوسع الرأسى بزيادة الانتاجية والانتاج وزيادة نسب الاكتفاء الذاتى وخفض الواردات وتحقيق الأمن الغذائى ورفع المستوى الغذائى للسكان .

تشمل التحديات التى تواجهها الزراعة تحديات داخلية وتحديات خارجية .

التحديات الداخلية

١- الزيادة السكانية الكبيرة .

٢- زيادة الطلب على الغذاء والكساء .

٣- تطور النمط الغذائى للسكان .

التحديات الخارجية

١- ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالمياً .

٢- آثار اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية الدولية .

السياسة الزراعية فى الستينات والسبعينات :

اعتمدت السياسة الزراعية فى الستينات والسبعينات على التدخل الحكومى من خلال عدة برامج منها :

١- تسعير المحاصيل الزراعية بمستويات منخفضة عن الأسعار العالمية .

٢- التوريد الاجبارى لجزء أو كل المحصول لمراكز التجميع الحكومية .

٣- التدخل فى التركيب المحصولى وتحديد المساحات للمحاصيل الاستراتيجية .

٤- دعم مستلزمات الانتاج الزراعى وتحديد الكميات الموزعة على الزراع (مثل البذور ، الأسمدة ، المبيدات) .

٥- دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية .

٦- قصر استيراد وتصدير السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج على القطاع العام .

نتائج مرحلة التدخل الحكومى فى السياسة الزراعية :

أدت سياسة التدخل الحكومى فى الستينات والسبعينات الى عدة نتائج منها :

١- تحويل جزء من فائض القطاع الزراعى الى المستهلكين فى صورة أسعار منخفضة والدولة مما أدى الى انخفاض دخول المزارعين واستثماراتهم فى الزراعة ، ويوضح الجدول رقم (١) التحويلات المالية من المزاعين الى المستهلكين والدولة ومن المستهلكين الى منتجى اللحوم من المزارعين .

جدول رقم (١) : التحويلات المالية من مزارعى المحاصيل الزراعية الى المستهلكين والدولة عام ١٩٧٥

المحصـــول	تحويلات من المزارعين (١) مليون جنيه	تحويلات الى المستهلكين مليون جنيه	تحويلات الى الدولة مليون جنيه
الأرز	٥٦٢ -	٥١٨ +	٤٤ +
القمـــح	٧٨ -	٣٣٤ +	٢٥٦ -
القطـــن	٢٥٤ -	١٢٢ +	١٣٢ +
قصب السكر	٤٠٠ -	٤٠ +	٣٦٠ +
الـــذرة	١٢٠ -	٢٤٩ +	١٢٩ -
اللحـــوم	٢١٤ +	٢٤٢ -	٢٨ +
اجمالـــى	١,٢٠٠ -	١,٠٢١ +	١٧٩ +

(١) الصافى بعد خصم الدعم لمستلزمات الانتاج .
المصدر : البنك الدولى ، الأسعار الزراعية فى مصر ، ١٩٨٠ .

بلغ اجمالى ما تم تحويله من مزارعى المحاصيل المذكورة عام ١٩٧٥ حوالى ١,٢ مليار جنيه ، وكان نصيب المستهلكين ١,٠٢١ مليار جنيه فى صورة أسعار منخفضة ، وحوالى ١٧٩ مليون جنيه الى خزينة الدولة والتحويل من المستهلكين الى مربى ماشية اللحوم بلغ حوالى ٢١٤ مليون جنيه والى خزينة الدولة ٢٨ مليون جنيه .

٢- هروب الزراع من زراعة المحاصيل المسعرة مثل القمح والأرز والذرة والقطن وقصب السكر الى محاصيل الفاكهة والخضر والبرسيم والانتاج الحيوانى لعدم خضوع هذه السلع للتسعيرة الجبرية .

٣- هروب بعض المزارعين من التوريد الاجبارى مفضلين دفع غرامات عدم التوريد .

٤- انخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية وانخفاض الانتاج .

٥- انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية .

٦- زيادة واردات السلع الزراعية لسد الفجوة الغذائية للزيادة المطردة للسكان .

ويوضح جدول رقم (٢) الانتاج المحلى والواردات ونسب الاكتفاء الذاتى للمحاصيل الزراعية عام ١٩٨٠ حيث وصل انتاجنا من القمح حوالى ١,٨ مليون طن وواراداتنا ٥,٤ مليون طن واجمالى استهلاكنا ٧,٢ مليون طن ، وكانت نسب الاكتفاء الذاتى حوالى ٢٥٪ من القمح عام ١٩٨٠ على سبيل المثال .

جدول رقم (٣) : الانتاج المحلى والاحتياجات والواردات ونسب الاكتفاء الذاتى للمحاصيل لعام ١٩٨٠

المحصـــول	الانتاج المحلى بالطن	جملة الاحتياجات (١) مليون طن	الواردات مليون طن	الاكتفاء الذاتى(٢) ٪
القمـــح	١,٧٩٦	٧,٢١١	٥,٤٢٣	٢٥
الـــذرة	٣,٢٣١	٤,١٧٥	٩٤٤	٧٧,٤
الفـــول	٢٢٥	٢٦٢	٣٧	٨٥,٩
العـــدس	٧	٧٦	٦٩	٩,٢
الســـكر	٦٦٢	١١٥٤	٤٩٢	٥٧,٤
الزيوت	١٣٥	٣٩٧	٢٦٢	٣٤,٠
اللحوم الحمراء	٣٣٦	٤٤٨	١١٢	٧٥,٠
اللحوم البيضاء	١٣٦	٢١٢	٧٦	٦٤,٢
الالبان	١٨٦٥	٣٠١٣	١١٤٨	٦١,٩
الاسماك	١٥٠	٢٨٠	١٣٠	٥٣,٦

(١) يقصد بجملة الاحتياجات المقارير المستخدمة للاستهلاك الآدمى أو الحيوانى أو التصنيعى .

(٢) تم حساب معدل الاكتفاء الذاتى على أساس ٪ للانتاج المحلى من جملة الاحتياجات .

المصـدر : استراتيجية الزراعة المصرية فى الثمانينات ، ١٩٨٢ .

الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء :

زاد عدد السكان فى الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٢ بحوالى ١٤ مليون نسمة أى بنسبة ٣٣٪ من سكان مصر ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) : عدد السكان والزيادة السكانية

بالمليون نسمة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنة	عدد السكان بالمليون نسمة	الزيادة بالمليون	الزيادة ٪
١٩٨١	٤٣		
		١٤	٣٣
١٩٩٢	٥٧		

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٤ .

وقد زاد الطلب على الغذاء لزيادة السكان وزيادة الدخول ، وقد نجحت الزراعة المصرية فى توفير السلع الزراعية لمواجهة هذه الزيادة فى الطلب على الغذاء .

مواجهة التحديات :

بناء على طلب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك انعقد المؤتمر الاقتصادى فى بداية الثمانينات لدراسة ما يواجه الاقتصاد المصرى من تحديات ، وعلى ذلك بدأت الدراسات العلمية وتحليل المشكلات ووضع تصورات الحلول لما يواجه الاقتصاد من تحديات والتى نادت بحتمية الاصلاح الاقتصادى .

وفى القطاع الزراعى وتحت إشراف وتوجيه أ. د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى تمت الدراسات لوضع استراتيجية الزراعة فى الثمانينات وبدئ فى تنفيذها منذ ١٩٨٦ وفى بداية التسعينات وبتوجيهات السيد النائب أ. د. يوسف والى وضعت الاستراتيجية الزراعية فى التسعينات وجارى تنفيذها الآن .

أهـداف الاصلاح الاقتصادى فى الزراعة :

شملت أهداف الاصلاح الاقتصادى فى الزراعة المصرية ما يلى :-

١- زيادة الانتاج الزراعى ، ورفع نسب الاكتفاء الذاتى .

٢- زيادة الصادرات الزراعية .

٣- تحسين المستوى الغذائى للسكان .

٤- توفير فرص عمل للسكان .

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع مكونات لبرنامج الاصلاح .

مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى فى الزراعة هى :

١- زيادة أسعار المحاصيل الزراعية تدريجياً حتى تقترب من الأسعار العالمية ثم تركها لقوى العرض والطلب .

٢- الغاء التوريد الاجبارى للمحاصيل تدريجياً .

٣- الغاء تحديد مساحات المحاصيل الزراعية الاستراتيجية .

٤- الغاء الدعم لمستلزمات الانتاج الزراعى تدريجياً .

٥- السماح للقطاع الخاص بتصدير واستيراد السلع الزراعية .

٦- الغاء القيود المفروضة على القطاع الخاص فى استيراد وتجارة مستلزمات الانتاج الزراعى .

٧- الغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية تدريجياً ثم تركه لقوى العرض والطلب .

٨- تحرير سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية .

وتم تنفيذ البرنامج ابتداء من ١٩٨٦ وجارى استكماله الآن .

زيادة أسعار المحاصيل الزراعية تدريجياً :

تم زيادة أسعار المحاصيل الزراعية تدريجياً لتصل الى مستوى الاسعار العالمية عام ١٩٩٢ كما هو موضح بالجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤) : تطور الأسعار المزرعية للمحاصيل الزراعية بالجنيه للوحدة ١٩٨٦ - ١٩٩٢

المحصول	الوحدة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
القمح	أردب	٢٦	٣٤	٣٣	٣٦	٦٦	٧١	٧٥
الأذرة	أردب	٢٧	٣١	٣٦	٤٥	٥٧	٦٠	٦٢
أرز	طن	٢٢١	٢٤٧	٢٠٦	٢٥٧	٣٦٢	٣٦٧	٤٣٦
قطن	قنطار	٩٦	٩٧	١١٤	١٤٧	٢٠٢	٢٦٢	٣١٦
فول	أردب	٧١	٨٥	٨٦	٩٠	١٠٧	١٣٥	١٧٠
قصب السكر	طن	٣١	٣٤	٣٦	٥٠	٥٨	٥٨	٦٦

المصدر : وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، ١٩٩٣ .

وتعتبر زيادة الأسعار المزرعية حافزاً للزراع على زيادة الانتاج بجانب حرية اختيار المحاصيل الأكثر ربحية لهم .

ويوضح الجدول رقم (٤) ارتفاع الأسعار المزرعية لجميع المحاصيل من أكثر من الضعف الى أكثر من ثلاث أضعاف ما بين عامى ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ .

زيادة صافى العائد الفدانى للمحاصيل الزراعية :

صافى العائد الفدانى هو الفرق بين العائد الكلى والتكاليف الكلية للفدان للمحصول ، ويوضح الجدول رقم (٥) بيانات صافى العائد الفدانى للمحاصيل المختلفة لسنوات الفترة ١٩٨٠ الى ١٩٩٢ .

جدول رقم (٥) : صافى العائد الفدانى بالجنيه للمحاصيل المختلفة

١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنة	القمح	الذرة	الأرز	الفول	برسيم تحريش	قطن	برسيم مستديم
١٩٨٠	٧٢,٦٢	١٠٦,١٧	٥٠,٥٥	٧٩,١١	٧٠,٦٠	١١٦,٥٠	٨٠,٧١
١٩٨١	١٢٠,٥٢	٢٣,٨٦	٥٢,١٣	١٠٢,٨٥	١٠٤,٨١	١٣٣,٥٥	٩٠,٨٧
١٩٨٢	٩٦,٦٠	٥٣,٢٩	٨٩,٧١	٩٦,٠٣	١٢٩,٥٧	٧٢,١٧	١٠٧,١٠
١٩٨٣	١٠٥,٣٨	١١١,٩٠	٧١,٠٨	١٠٠,٤٢	١٥٦,٨٢	٣٨,١٣	١١٨,٦٧
١٩٨٤	١٣٢,٣٧	١١٢,١٩	٦٠,٥٣	١٢٧,٩٤	١٣٥,٠٢	٦٧,٦٤	١٥٥,٤٨
١٩٨٥	٢٢٨,٩٣	١٣٤,٩٠	٢٢٠,٢٢	١٦٤,١٧	١٥٧,٧٣	١٩٤,٨٢	٢٣٠,٧٦
١٩٨٦	٢٩٦,٨٢	١٥٥,٨٤	٢٦١,٨٩	٢٨٦,٣٦	١٧٥,٠٥	١٣٥,٤٤	٢٣٩,٤٧
١٩٨٧	٣٢٧,٥١	٢٤٩,٢٧	١٢٦,٢٨	٤٠٩,٢٧	٣٢١,٦٦	١٤٨,٠٧	١٦٠,٣٤
١٩٨٨	٣٢٨,٥٣	٤٠٧,٠٨	٢٥٢,٨٠	٣١٠,٧٨	٢٧٠,٢١	٢٠٥,٤٩	٢٩٢,٤٢
١٩٨٩	٧٦٠,٩٩	٥٨٢,٢١	٥٥٢,٤٣	٤٢١,٣٦	٢٦٩,٥٩	٤١٣,١١	٣٢٠,٩٩
١٩٩٠	٨٦٨,١٦	٦٥٤,٣٠	٦٤١,١٧	٤٥١,٦٨	٣٤١,٠٩	٦٤٠,٦٠	٤٣٥,٠٣
١٩٩١	٧٨٢,٢٠	٨٠٢,٨٠	٧١٩,١٠	٣٦٠,٤٠	٣٩٥,٠٠	١٠٤٥,٨٣	٥٠٣,٧٠
١٩٩٢	٧٧٢,١٠	٨٢٥,١٠	٦٦٧,٩٠	٣٠٨,٠٠	٣٩١,٥٠	١٧٦٨,١٠	٦٠٤,٠٠

المصـــدر : وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، ١٩٩٣ .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) زيادة صافى العائد الفدانى لجميع المحاصيل الزراعية ، وقد بلغت هذه الزيادة فى عام ١٩٩٢ بالنسبة الى عام ١٩٨٦ حوالى ١٦٠٪ للقمح ، ٤٣٠٪ للذرة الشامية ، ١٥٥٪ للأرز ، ٨٪ للفول ، ١٢٤٪ للبرسيم التحريش ، ١٢٠٥٪ للقطن ، ١٥٢٪ للبرسيم المستديم .

زيادة مساحة الأراضى المنزرعة والمساحة المحصولية :

نجحت الزراعة المصرية فى زيادة مساحة الأراضى المنزرعة من ٦ مليون فدان عام ١٩٨١ الى ٧,٥ مليون فدان عام ١٩٩٢ وذلك عن طريق استصلاح الأراضى الصحراوية واستزراع ١,٥ مليون فدان ، وزيادة المساحة المحصولية من ١١ مليون فدان عام ١٩٨١ الى ١٤ مليون فدان عام ١٩٩٢ .

زيادة الانتاجية الفدانية :

توضح بيانات الجدول رقم (٦) أن انتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية خلال عامى ١٩٨٢ ، ١٩٩٣ قد زادت بدرجة كبيرة . بلغت الأرقام القياسية للانتاجية الفدانية عام ١٩٩٣ بالنسبة للانتاجية الفدانية لعام ١٩٨٢ أكثر من ١٠٠٪ ومعنى ذلك زيادة الانتاجية الفدانية لجميع المحاصيل حيث بلغت الزيادة ٥٢٪ للقمح ، ٤٣٪ للذرة الشامية ، ٤٥٪ للذرة الرفيعة ، ٣٧٪ للأرز ، ٤٦٪ للعدس ، ٨٪ للفول ، ٢٦٪ لقصب السكر ، ٥٨٪ لبنجر السكر ، البصل ١٩٪ ، السمسم ١٤٪ ، القطن الزهر ٨٪ ، وترجع الزيادة فى الانتاجية الفدانية الى استخدام التقاوى المحسنة نتيجة للبحوث العلمية وجودة عناصر تغذية النبات وتحسين التربة وتحسين العائد الصافى للمزارع وتحريره فى اتخاذ قراره لزرع ما يريد لتعظيم صافى دخله المزرعى .

زيادة الانتاج الزراعى :

توضح بيانات الجدول رقم (٧) الانتاج المحلى من المحاصيل والسلع الزراعية الرئيسية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٩٢ والأرقام القياسية للانتاج فى عام ١٩٩٢ بالنسبة للانتاج فى عام ١٩٨١ والنسبة المئوية للزيادة المحققة ، وعلى سبيل المثال زاد انتاج مصر من القمح ١٥٢٪ فى سنة ١٩٩٢ بالنسبة للانتاج عام ١٩٨١ ، والذرة الشامية ٥٩٪ ، الأرز ٥٠٪ ، البقول ٣٦٪ ، السكر ٤٢٪ ، الخضر ١٥٠٪ ، الفاكهة ١٧٤٪ ، اللحوم الحمراء ٥٧٪ ، اللحوم البيضاء ١٢٤٪ ، ألبان ١٣٠٪ ، أسماك ١٧٥٪ ، زيوت طعام ٥٨٪ ، بيض ١٣٤٪ .

وبمقارنة نسب الزيادة فى المحاصيل الزراعية ونسبة الزيادة السكانية - جدول (٣) - نجد أن نسب الزيادة فى انتاج المحاصيل الزراعية والسلع الزراعية كانت أضعاف النسب المئوية للزيادة السكانية مما أدى الى تحقيق الأمن الغذائى وزيادة المستوى الغذائى للسكان .

جدول رقم (٦) : زيادة الانتاجية الفدانية للمحاصيل المختلفة
١٩٨٢ - ١٩٩٣

المحصول	الوحدة	الانتاجية الفدانية		الرقم القياسى للانتاجية ٪	الزيادة ٪
		١٩٨٢	١٩٩٣		
القمح	أردب	٩,٧٩	١٤,٨٤	١٥٢	٥٢
الذرة الشامية	أردب	١٣,٣٤	١٨,٩٩	١٤٣	٤٣
الذرة الرفيعة	أردب	١١,٢٣	١٦,٢٣	١٤٥	٤٥
الأرز	طـن	٢,٣٨	٣,٢٥	١٣٧	٣٧
الفول السودانى	أردب	١٠,٩٢	١٢,٧٥	١١٧	١٧
الفـول	أردب	٦,١١	٦,٦١	١٠٨	٨
العـدس	أردب	٢,٩٧	٤,٣٤	١٤٦	٤٦
قصب السكر	طـن	٣٤,٤٣	٤٣,٢٤	١٢٦	٢٦
بنجر السكر	طـن	١٢,٦١	١٩,٨٩	١٥٨	٥٨
بصـل	طـن	٨,١٣	٩,٦٤	١١٩	١٩
سمسـم	أردب	٣,٦٢	٤,١٣	١١٤	١٤
القطن زهر	قنطار	٧,٢١	٧,٧٨	١٠٨	٨

المصـدر : جمعت وحسبت من الاحصاء الزراعى - قطاع الشئون الاقتصادية - وزارة الزراعة ، ١٩٩٤

جدول رقم (٧) : الانتاج المحلى للمحاصيل الزراعية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٩٢
والرقم القياسى للانتاج لعام ١٩٩٢ بالنسبة لانتاج عام ١٩٨١
والنسب المئوية للزيادة

المحصـــول	الانتاج المحـــلى		الرقم القياسى	الزيادة المحققة
	١٩٨١/٨٠ بالألف طن	١٩٩٢ بالألف طن	للانتاج عام ١٩٩٢ ٪	٪
القمـــح	١٧٩٦	٤٥٢١	٢٥٢	١٥٢
الـــــذرة	٣٢٣١	٥١٢٢	١٥٩	٥٩
أرز	٢٢٢٦	٣٣٧٩	١٥٢	٥٢
بقول (فول ، عدس)	٢٢٥	٣٠٧	١٣٦	٣٦
الســـكر	٦٦٢	٩٤٤	١٤٢	٤٢
خضـــر	٤٠٨٥	١٠١	٢٥٠	١٥٠
فاكهـــة	١٥٠٥	٤١٢٥	٢٧٤	١٧٤
لحوم حمراء	٣٣٦	٥٢٦	١٥٧	٥٧
لحوم بيضاء	١٣٦	٣٠٥	٢٢٤	١٢٤
ألبـــان	١٢٢٠	٢٨٠٥	٢٣٠	١٣٠
أســـماك	١٥٠	٤١٣	٢٧٥	١٧٥
زيوت طعام	٤٧٣	٧٥١	١٥٨	٥٨
بيض (١)	١١٨٥	٢٧٧٤	٢٣٤	١٣٤

(١) عدد البيض بالمليون بيضة .

المصـدر : جمعت وحسبت من سجلات قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة ، ١٩٩٤ .

رفع المستوى الغذائى للسكان :

١- نجحت الزراعة المصرية فى رفع المستوى الغذائى للسكان بانتاج أنواع راقية من المحاصيل والفاكهة والخضر وتوفيرها بأسعار مناسبة للمستهلك حيث أصبح النمط الغذائى ونعنى بذلك زيادة استهلاك أصناف البقول والخضر والفاكهة واللحوم والألبان والبيض . كانت بعض الخضر والفاكهة تميز بين الناس فكان يوجد مجتمع النصف فى المائة ويستورد له بعض الخضر والفاكهة وكانت فى أماكن معدودة مثل جاردن سيتى والزمالك وكان يوجد بها التفاح والبرقوق والكريز والكاكى والكنتالوب والاناناس والخرشوف والفراولة ، وكان فى مصر مجتمع الـ ٩٩,٥٪ وله أنواع أخرى من الخضر والفاكهة مثل البطاطس والملوخية والخبيزة والسلق والجميز والتين الشوكى والجوافة والتوت والعجور والدرجة الثانية والثالثة من البطيخ والموالح والشمام ، ومنذ بداية النهضة الزراعية منذ عشر سنوات واستصلاح الاراضى وزراعة الأصناف الجديدة من الخضر والفاكهة أصبح التفاح والكنتالوب والفراولة فى جميع الأسواق على امتداد مصر كلها وبأسعار مناسبة للمستهلك ، وتوضح بيانات الجدول رقم (٨) زيادة نصيب الفرد من الانتاج المصرى المحلى من جميع السلع الزراعية . وعلى سبيل المثال زاد استهلاك نصيب الفرد من الخضر ٦٩٪ ، فاكهة ١١٤٪ ، لحوم حمراء ٦٨٪ ، دواجن ٥٤٪ ، ألبان ١٩٪ ، بيض ٧٩٪ ، أسماك طازجة ١٣٨٪ .

٢- خبز من القمح بدلاً من الشعير والذرة : زيادة انتاج القمح فى ريف مصر وتوفيره للفلاح أدى الى استخدام القمح فى صناعة الخبز لبعض سكان الريف بدلاً من استخدام الشعير والذرة فى صناعة خبزهم وتحويل الشعير والذرة الى علف للحيوان والدواجن .

توفير فرص عمل للسكان

ساعدت الزراعة فى توفير فرص عمل للسكان فى الاراضى الجديدة والقديمة من خلال تمليك الاراضى للمزارعين والخريجين والمستثمرين ، ودخول القطاع الخاص فى تسويق المحاصيل الزراعية والتعبئة والنقل والتصنيع الزراعى وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة وبذور وآلات وتقديم جميع الخدمات المعاونة والصناعات الصغيرة فى الريف .

جدول رقم (٨) : نصيب الفرد من السلع الزراعية المنتجة محلياً
والنسبة المئوية للزيادة فى عام ١٩٩٢ بالنسبة الى عام ١٩٨١

المحصـــول	نصيب الفرد عام ١٩٨١ بالكيلوجرام	نصيب الفرد عام ١٩٩٢ بالكيلوجرام	الرقم القياسى عام ١٩٩٢ بالنسبة لعام ١٩٨١	الزيادة ٪
قمـــح	٤٥	٨١	١٨٠	٨٠
أذرة	٥١	٩١	١٧٨	٧٨
أرز	٥١	٦٠	١١٨	١٨
بقول (فول ، عدس)	٥	٧,٢	١٤٤	٤٤
ســـكر	١٥	١٧	١١٣	١٣
الخضر والبطاطس	٩٥	١٦١	١٦٩	٦٩
فاكهـــة	٣٥	٧٥	٢١٤	١١٤
لحوم حمراء	٥,٦	٩,٤	١٦٨	٦٨
دواجـــن	٣,٥	٥,٤	١٥٤	٥٤
ألبـــان	٤٣	٥١	١١٩	١٩
بيض بالعدد	٢٨	٥٠	١٧٩	٧٩
أســماك	٤	١٧,٥	٣٣٨	١٣٨

المصـــدر : جمعت وحسبت من سجلات قطاع الشئون الاقتصادية - وزارة الزراعة ، ١٩٩٤ .

مواجهة التحديات المستقبلية

١- ستظل الزيادة السكانية مستمرة لتصل بحجم السكان في مصر الى حوالى ٦٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ ، وهذا سيزيد الطلب على الغذاء وتحسين نوعية الغذاء مما يتطلب تدعيم هذه المواجهة بزيادة الانتاج الزراعى وتجويده .

٢- مواجهة آثار الجات وسياسة منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية . وقد نصت اتفاقية الجات على إزالة الدعم على السلع الزراعية في الدول المصدرة مما سيرفع أسعارها عالمياً بحوالى ١٠-١٥٪ .

٣- وقالت بعض تفسيرات الجات أن مصر تستورد الآن حوالى ٥ مليون طن قمح مما سيرفع فاتورة وارداتها من القمح بحوالى ٧٥ مليون دولار ، ولمواجهة هذا التحدى قامت الزراعة المصرية بزيادة مساحة القمح عن طريق الحملة القومية للقمح وزراعة ٢,٤٥ مليون فدان تنتج حوالى ٦ مليون طن أى بزيادة مليون طن قمح عن ما تنتجه الآن وسينخفض استيرادنا من القمح بحوالى مليون طن ستوفر ١٥٠ مليون دولار من فاتورة واردات القمح العام القادم .

٤- يوجد لدى مصر ميزة نسبية فى انتاج محاصيل الفاكهة والخضر لانخفاض التكلفة الانتاجية ، مما يؤهلها لاختراق سوق الاتحاد الأوروبى فى أوقات نقص المحاصيل الأوروبية ، وقد بدأت مصر فى خفض استخدام المبيدات فى مكافحة الآفات الزراعية من ٢٠ ألف طن فى السنة الى أقل من ٣ آلاف طن فى السنة وهذا سيساعد فى زيادة صادراتنا الى أسواق الدول الأوروبية .

٥- تدعيم سياسة الزراعة فى استصلاح الأراضى وتشجيع الاستثمار فى ١٥٠ ألف فدان سنوياً لتصل المساحة المنزرعة فى مصر الى ٨,٥ مليون فدان عام ٢٠٠٠ وذلك عن طريق إقامة البنية الأساسية بمساعدة الوزارات المعنية من طرق وكهرباء وترع مياه الرى والمواصلات والاتصالات والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والأمنية ، وتوزيع هذه المساحات على الخريجين وصغار المزارعين والمستثمرين .

٦- تدعيم إقامة المشروعات الاستثمارية فى الاراضى الجديدة والاستفادة من التسهيلات للمشروعات الاستثمارية حتى ٥٠ مليون جنيه فى صناعات زراعية وصناعية تساعد فى إقامة مجتمعات متكاملة فى هذه الأراضى وخاصة ولدينا العمالة الماهرة والأرض ورأس المال متوفر كما قال أ. د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء أن أرصدة البنوك بالجنيه المصرى نحو ١٠٠ مليار جنيه بالاضافة الى ٤١ مليار دولار بالنقد الأجنبى ، وقد نجحت الدولة فى خفض معدل التضخم الى ٧٪ بعد أن كان ٢١٪ عام ١٩٩٠ فلا يوجد مشكلة فى توفير رأس المال لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة .

٧- تدعيم النجاح الذى حققته الزراعة فى زيادة انتاجية فدان القطن وتحقيق انتاج ٧ مليون قنطار من ٨٨٤ ألف فدان عام ١٩٩٣ مثل ما كنا نحصل عليه من زراعة ٢ مليون فدان فى الخمسينات لتصل بالانتاج الى ٨ مليون قنطار شعر للوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير خاصة بعد تحرير القطن هذا العام .

٨- تدعيم النجاحات التى تحققت فى مصر بالحصول على أعلى انتاجية فدانية فى العالم لقصب السكر والأرز مما سيساعد فى خفض وارداتنا من السكر وزيادة صادراتنا من الأرز .

٩- تدعيم نجاحات الزراعة المصرية التى حققت الوفرة فى محاصيل الأرز والبطاطس والفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية وذلك عن طريق سياسات الأجهزة التسويقية الداخلية والخارجية فى التخزين والنقل والتعبئة والتصنيع لمنع الاختناقات التسويقية .

١٠-انضباط سلوكيات الأسواق ومنع الاحتكارات التى تؤدى الى الاختناقات التسويقية ورفع الأسعار كما حدث فى تسويق الأرز والسكر والصلصة . ومن المعروف أن مهمة الزراعة زيادة الانتاجية وزيادة الانتاج وتنتهى عند باب المزرعة وتبدأ بعد ذلك مهمة أجهزة التسويق الداخلية والخارجية ، ومن هنا يجب إصدار قوانين منع الاحتكارات وتهيئة سلوكيات منضبطة فى الأسواق لتعمل آليات السوق الحر ، وتوجد قوانين منع

الاحتكار فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٥٠ سنة ولها الفضل فى منع الاحتكارات وتوفير مناخ السوق الحر لجميع السلع الزراعية والصناعية والخدمية وتشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع .